http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2201) السنة الثامنة - الأثنين (25) تموز 2011

علاوي: مجلس السياسات قبل كل شيء

قادة الكتل تجتمع اليوم.. والعراقية حاضرة رغم تعليقها للمفاوضات

دولة القانون تدعو لمناقشة الانسحاب ومن ثم اتفاقيات أربيل

□ بغداد / احمد الموسوي

فيما تعتزم الكتل السياسية عقد اجتماع اليوم الاثنين لمناقشة عدد من القضايا العالقة، رفض ائتلاف العراقية مناقشة ملف الانسحاب والإدلاء بأي رأي تجاهه قبل التنفيذ الكامل لاتفاقيات أربيل.

ويرى مراقبون أن في موقف العراقية هذا تفضيلاً لمصلحتها على المصلحة العامة، لاسيما وان ما تبقى يتعلق برئيس القائمة إياد علاوي، والذي يشدد على ضرورة أن يكون مجلس السياسات له وكذلك الترشيح لوزارة الدفاع.

عدم وضوح مواقف العراقية يبدو واضحا من خلال تصريحات نواب للقائمة، تارة يقولون إنهم سيعلقون اجتماعاتهم مع التحالف الوطني، ويشددون على حضورهم اجتماع الغد تارة أخرى، ويؤكد رئيس كتلة الحل والنائب عن ائتلاف العراقية احمد المساري أن ائتلافه لن يناقش قضية الانسحاب الاميركي، ما لم يتم تنفيذ جميع بنود اتفاقية أربيل. وتشهد الساحة السياسية حالة من التشنج قد تؤدي إلى اتفاقات جديدة بسبب عدم التفاهم على مجلس السياسات الستراتيجية الذي جاء عبر اتفاقية أربيل التي أنتجت حكومة أطلق عليها تسمية الشراكة الوطنية.

ونقلت الوكالة الإخبارية للانباء عن عضو اللجنة المفاوضة عن العراقية "المساري" قوله: "حصل اجتماع أول وثانٍ ضمن دعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني لتنفيذ اتفاقية أربيل، وأعطيت مهلة للكتل لمدة أسبوعين وانتهت دون أن تنفذ أي شيء منها."

وأكد أن "ائتلافه لن يناقش قضية الانسحاب الأميركي بعد نهاية العام الحالي، ما لم يتم تنفيذ جميع بنود اتفاقية أربيل، متهماً دولة القانون بـ (التلكؤ) بتنفيذ بنود الاتفاقية."

وأشار المساري إلى أن العراقية ستحضر دعوة طالباني لأجل تنفيذ بنود الاتفاقية، مبينا أن ائتلافه بانتظار رد من ائتلاف دولة القانون بشأن البنود المتبقية من اتفاقية أربيل، كالمجلس الوطني السياسات والحقائب الأمنية والملفات الأخرى التي كانت ضمن الاتفاقية.

أطراف قد تكون غير مؤثرة على المشهد السياسي لصغر تمثيلها في مجلس النواب تسعى هي الأخرى لتأدية دورها من خلال تقريب وجهات النظر، والحث على المصلحة العامة، إذ دعت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف الكتل السياسية إلى لملمة أوراقها قبل اجتماع الكتل الذي سينعقد اليوم الاثنين، ومراجعة كافة مواقفها السابقة والتطلع بجدية إلى توحيد الرؤى خدمة لمصلحة الشعب العراقي.

وقالت نصيف وهي الناطقة باسم الكتلة في بيان لها أمس "كان لابد للساسة العراقيين بعد تلك السنوات الثمان أن يتوحدوا على جملة من المشتركات تتصدرها مصلحة الشعب العراقي، ولكن ما نراه اليوم بخلاف ذلك تماما، فاليوم تبين للشارع العراقي بأن هؤلاء الساسة قاصرون في إدارة الملف العراقي خاصة وان العملية السياسية تسير على ارض رملية متحركة".

وأضافت "على السياسيين أن يتوحدوا وينسوا خلافاتهم، وان يضعوا التحديات التي يتعرض لها الشعب العراقي نصب أعينهم، سواء فيما يتعلق بمساومات الاميركان حول الاتفاقية الأمنية أو مساومات الدول الإقليمية على أوراق تبتز بها العراق".

دولة القانون تنتقد مواقف العراقية، ويبين النائب علي الفياض "إن هناك تناقضاً واضحاً في مواقف الكتلة العراقية فليس هناك من ربط بين مسألة الانسحاب الامريكي من العراق واستعادة كامل السيادة العراقية والتي هي مطلب جماهيري وبين مسألة الإيفاء بالتزامات اجتماعات أربيل". وبالنسبة لاجتماع الكتل السياسية المقرر عقده اليوم قال الفياض لـ"المدى" أمس "إن الدعوة للجميع وان سبب هذه الاجتماعات هو التفاهم حول مطالب الكتلة العراقية، لذا اعتقد أنها ستكون حاضرة في اجتماعات اليوم". غير أن القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية عادل برواري يشدد على "أن الخلاف بين الكتلة العراقية والتحالف الوطني واسع ومعقد"، موضحا أن تهديدات القائمة العراقية ليست بالجديدة.

وتابع "تم انجاز ٨٠٪ من مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، إلا أن كلا الطرفين يسعى إلى أن يكون هو صاحب السلطة".

إما بخصوص المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية قال "إن هذا المجلس تم الاتفاق عليه شفهياً بين بارزاني والمالكي وعلاوي، وليس هناك من وجود دستوري أو قانوني لهذا المجلس، فالتحالف الوطني يرى أن المجلس يمتلك مهمة استشارية فقط، أما الكتلة العراقية فترى أن الاتفاق في اجتماعات أربيل قد تم على أن يمتلك هذا المجلس مهام تنفيذية".

واستطرد برواري في اتصال هاتفي مع "المدى" إن "رئيس الحكومة عندما طرح المنهاج الوزاري تحدث عن أن الحقائب الأمنية لا بد من أن تكون لأشخاص مهنيين و غير منتمين لأي حزب سياسي، إلا أن الخلاف مستمر حول هذه المسألة، كما سيكون لرئيس الجمهورية لقاء في الأسبوع المقبل يجمع فيه زعماء الكتل السياسية من المتوقع أن يكون هو اللقاء الأخير، وحسب البوادر يظهر أن الكتلة العراقية سوف لن تحضر".

أما بالنسبة للتواجد الامريكي فنوه برواري إلى أن "أنا اعتقد إن الاتفاقية الأمنية من أهم الملفات، وان الانسحاب الأمريكي حاليا ليس من مصلحة العراق، ذلك أن القوى الأمنية العراقية لا زالت غير مهيأة للانسحاب، كما أن المعدات العسكرية العراقية هي أمريكية الصنع وبالتالي نحن بحاجة للخبرات الاميركية في مجال صيانة هذه المعدات".

المجلس الإسلامي الأعلى هو الآخر أبدى امتعاضا من تصريحات العراقية، مشددا على ضرورة أن تتم مناقشة الانسحاب الاميركي باعتباره استحقاقا وطنياً.

عضو المجلس عامر ثامر أكد "أن في خضم التحديات التي يواجهها العراق نعتقد أن سيادة البلاد فوق كل اعتبار، وان الشعب الذي خرج للانتخابات وأعطى ثقته للزعماء السياسيين، تحتم هذه الثقة وتوجب على هؤلاء الزعماء أن يجلسوا على الطاولة المستديرة ويناقشوا مسألة الانسحاب الامريكي من اجل استعادة السيادة الكاملة على الأراضي العراقية".

ونوه ثامر إلى أن "هناك تصريحات متناقضة يدلى بها من داخل الكتلة العراقية، وبالتالي نعتقد أن الكتلة وزعيمها السيد إياد علاوي مطالبون بتأكيد المشروع الوطني الذي طرحوه أثناء الانتخابات".

وأضاف ثامر وهو عضو الائتلاف الوطني في تصريح لـ"المدى" أمس "إننا نشهد تخبطا مبهما لقيادات القائمة العراقية، فبعض التصريحات داخل الكتلة يتحدث عن ضرورة الانسحاب الامريكي والتعجيل به، أما البعض الآخر من التصريحات فتتحدث عن خيار التمديد للقوات الاميركية بحجة عدم جاهزية القوات العراقية".

كتابة على الحيطان

ماذا لو كنت من زيمبابوي؟

■ عامر القيسي

يخشى تنداي زينجيراي، كل يوم، منذ أكثر من أربع سنوات، أن يكون هذا هو اليوم الأخير في حياته. فهو واحد من ٦٠ سجيناً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في سجون زيمبابوي. لكنه شأنه شأن الآخرين، لا يعرف متى سيلقي مصيره، فلم يقدم أي مواطن في البلاد على هذه الوظيفة الشاغرة منذ بضعة أعوام،" تقرير خاص".

الجلاد الأخير تقاعد منذ عام ٢٠٠٥ لذلك لم تنفذ أحكام الإعدام حتى تجد الحكومة من يرتضي العمل في هذه المهنة. نائب وزير العدل في زيمبابوي أعرب عن اعتقاده بأن العثور على جلاد سيتطلب زمنا طويلا لأسباب ثقافية.

يقول التقرير الخاص الذي نشرته وكالة الأنباء العالمية، أن غالبية مواطني زيمبابوي "يحتقرون" وظيفة الجلاد لأنها تكمن في قتل الناس، وهو ما يعتقد معظم الأهالي أنه يجلب "الأرواح الشريرة" إلى الجلاد وعائلته.

وأضاف التقرير "حسب الثقافة الأفريقية، لا يعتبر العمل الذي ينطوي على قتل إنسان آخر وظيفة على الإطلاق، فينظر إليه بازدراء وتشاؤم، أساسا لأننا معظمنا كأفارقة نعتقد أنه إذا قتل إنسان إنساناً آخر فسوف تعود روح القتيل وتعذب القاتل وعائلته".

واعلن وكيل وزير العدل ، أن وزارته تعلن عن هذه الوظيفة الشاغرة منذ عام ٢٠٠٥، ولم يبد الكثيرون أي رغبة في شغلها. وشأنها شأن أي وظيفة حكومية يبلغ الراتب الشهري مجرد ٣٠٠ دولار. والوظيفة مخصصة للرجال فقط مع التعهد بالحفاظ على هوية الجلاد طي الكتمان.

يقول المواطنون الزيمبابويون "الشيطان وحده فقط يمكنه أداء هذه الوظيفة"، فيما دعا ناشط في مجال حقوق الإنسان المواطنين إلى الامتناع عن قبول وظيفة الجلاد.

يقول التقرير ان المواطن بيتروس كاموجاريري الذي يكسب رزقه بتصليح الأحذية، يفضل أن يموت فقرا قبل أن يعمل كجلاد. وبدوره، قال بائع الخضار جون كابابو "ماذا ستفكر زوجتي وأطفالي وأقاربي إذا قلت لهم أنني أغادر المنزل يوميا للعمل، قتل والدة شخص آخر أو أبيه أو أخيه أو أخته؟ لا يمكن التفكير في هذه الوظيفة على الإطلاق".

التقرير لا يحتاج إلا إلى طرح بعض الأسئلة البريئة لؤلئك الذين يعتبرون القتل واجبا دينيا مرّة بسبب تكفير الآخرين ومرّة أخرى لإقامة الحد عليهم باجتهادات شخصية، وثالثة بإهدار دم الناس تحت تسميات سخيفة بل ومجرمة إزاء الثقافة الشعبية الزيمبابوية التي تعتبر العمل من اجل معاقبة القاتل والمجرم بالموت عملا غير مبرر أخلاقيا، الى الدرجة التي تعاني منها الحكومة لإيجاد مواطنين يعملون كجلادين، بمعنى تنفيذ القصاص بحق مرتكبي الجرائم. طبعا أنا شخصيا لست من دعاة هذا النوع من الرومانسية الإنسانية في ظرفنا الحالي تحديدا، وإلا كنا وجدنا في كل زقاق قاتل ومجرم.

أناس بسطاء يرفضون العمل في مهنة يعتبرونها مجلبة للأرواح الشريرة، ولدينا نوع من "البشر" يبحثون عن الناس من اجل قتلهم في المدارس والمزارع والبيوت والشوارع، ولا يهم ان يكون الضحية رجلا أو امرأة أو حتى طفلا بريئا، هذا النوع من "البشر" يعتقد أن هذا النوع من القتل سيحجز لهم مكانا في الجنة أو انه سيتناولون الغداء مع رسول الله، موهمين الناس إن قتل الآخرين وإفناءهم هو اقصر الطرق إلى الجنة!!

ربما لا يكون مقترحا مناسبا أن نرسل مجاميع من الموبوئين بأدران قتل الناس باسم الدين وغير الدين إلى زيمبابوي لفترات محدودة ليتهم يتعلمون من بائع الأحذية في تلك البلاد البعيدة الإنسانية والخلق الرفيع!

أعلام

عاشور: شبكات الفساد أقوى من الدولة

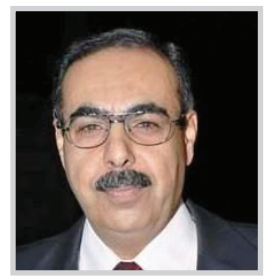

■ قال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور إن "شبكات الفساد، أصبح لها من يحميها ويشارك فيها من المؤسسات الرسمية، وأنها تستطيع أن تتحدى قرارات الدولة والقضاء".

وأبدى عاشور استغرابا من "عرقلة الحكومة لقرارات هيئة النزاهة، في محاسبة وزراء ووكلاء وزارات ومفتشين ومدراء عامين ثبت فسادهم وما زالوا يحظون بالحماية، ما يعني أن هناك شركاء لهم في المواقع العليا، أو أن الحكومة أصبحت أضعف من أن تحاسب مفسدا، موضحا أن الكثير يبحثون عن شبكات الفساد لإنجاز معاملاتهم أو إطلاق سراح سجناء، بدلا من اللجوء إلى التعامل الرسمي.

البياتي: اللجان المصغرة غير مجدية

■ دعا النائب عن التحالف الوطني، وعضو ائتلاف دولة القانون عباس البياتي إلى عدم ربط جميع المشاكل باللجنة المصغرة التي شكلت من الكتل السياسية لأنها لا تملك العصا السحرية. وقال البياتي نعول على الاجتماع الموسع الذي به فائدة لان لقاء القيادات وتناول الملفات وتبادل الآراء هي مهمة وستذيب الكثير من الجليد التي لم تستطع اللجنة المصغرة أن تحسمها. وأضاف: الاجتماع الموسع عليه أن يحسم الكثير من الأمور بتشكيل لجنة موسعة أو ما شابه، معربا عن دعمه مبادرة رئيس الجمهورية بجمع قادة الكتل السياسية على مائدة مستديرة.

السنيد: الخروقات الاميركية سترفع للبرلمان

■ أعلن رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، نيته رفع تقرير إلى مجلس النواب والحكومة هذا الأسبوع حول الخروقات الأميركية في العمارة والحلة.

وقال السنيد المتواجد حاليا في أربيل في لجنة تقصي حقائق لمتابعة القصف الإيراني "إن لجنة الأمن والدفاع البرلمانية برئاسته تحقق في الخروقات الاميركية لاتفاقية سحب القوات، في محافظتي بابل وميسان". وأضاف السنيد: إن التحقيق سيجري ميدانيا بالتعاون مع القوات الأمنية والمسؤولين المحليين وسيرفع التقرير إلى البرلمان والحكومة هذا الأسبوع حتى لا تتكرر الخروقات.

من بينها تحديث القطاع العام والإصلاح المؤسساتي

الأمم المتحدة تبدي عدة مقترحات لدعم الإحصاء السكاني في البلاد

□ متابعة / المدى

قدم خبراء من الأمم المتحدة عددا من المقترحات من شأنها دعم العمل الإحصائي في العراق.

وبحسب بيان لوزارة التخطيط نشرته الوكالة الإخبارية للانباء فان خبراء من الأمم المتحدة اجروا جولة ميدانية بين دوائر الجهاز المركزي للإحصاء تكللت بعقد عدد من اللقاءات كان في مقدمتها لقاء رئيس الجهاز المركزي للإحصاء مهدي العلاق، حيث جرى خلال اللقاء التباحث في الكثير من المواضيع التي تتعلق بتطوير واقع العمل الإحصائي في العراق الذي شهد خلال السنوات الأخيرة تطورا لافتا في مختلف المجالات.

أعلنت وزارة التخطيط قبل أسبوعين عن إحصائية شاملة أظهرت أن عدد سكان البلاد تجاوز الـ٣١ مليون نسمة وبدأت الوزارة قبل مدة عبر الجهاز المركزي للإحصاء بعملية حصر وترقيم الدور والمباني في الأماكن الريفية والحضرية.

وأظهرت إحصائية خاصة بالوزارة أن عدد البنايات الحكومية والأهلية في العراق بلغ خمسة ملايين و٨٧٧ ألفاً و٩٥٥ بناية، منها ثلاثة ملايين و٩٦١ ألفاً ٦٠٤ بنايات في المناطق الحضرية، ومليون و٩١٦ ألفاً و٣٥١ بناية في الريف.

في حين بلغ عدد المباني الهامشية مثل الصرائف وبيوت الشعر والكرفانات والأكواخ ٦٧٠٨٢ بناية توزعت على المناطق الحضرية بواقع ٢٤٠٦٨ بناية والمناطق الريفية والصحراوية فعددها ٤٣٠١٤ بناية.

وفيما يتعلق بالمساكن فوصل عددها إلى أربعة ملايين و٨١٠ آلاف و٥٥٥ مسكنا في جميع مناطق العراق وبواقع ثلاثة ملايين و٤٣٥ ألفا و٤٣ مسكنا في المناطق الحضرية ووصل العدد في المناطق الريفية إلى مليون و٣٧٥ ألفا و٥١٢ مسكنا.

واضاف بيان الوزارة ان فريق الخبراء الأممي التقى مع المختصين في الجهاز لاسيما في مجال النشر والتصانيف والرموز الدولية والجانب القانوني، وكذلك الاجتماع مع منسقي وزارة الصحة والتعليم العالي ووزارة التربية ولقاء ممثلي تشكيلات الوزارات المعنية في المحافظات، وشهدت تلك اللقاءات مناقشة مفاصل العملية الإحصائية، كما اطلع الفريق خلال اللقاءات على واقع العمل الإحصائي وآفاق تطوره المستقبلية من خلال إستراتيجية نشر وحماية البيانات الإحصائية في العراق.

ويحاول رئيس الحكومة نوري المالكي إقناع الكتل السياسية لإجراء التعداد السكاني قبل نهاية العام الحالي، ويرى أن ذلك مهم لوضع خطط إستراتيجية لحكومته، الا أن مصادر مقربة من رئيس البرلمان أسامة النجيفي اعتبرت إجراء التعداد في هذا العام، ضربا من الخيال، واصفة حل الخلافات بين الأطراف المتنازعة عليه بالمستحيل.

وأفادت المصادر في تصريح سابق لـ"المدى" أن أي قرار حكومي أو تصرف ما، لا يمكن تنفيذه دون وجود توافق سياسي، وأردف "أن التعداد ينطوي حاليا على مشاكل كبيرة من المستبعد إيجاد توافق قريب عليها"، موضحا "هناك اتهامات بتغيير ديموغرافية المناطق المتنازع عليها سواء قبل ٢٠٠٣ أو بعدها".

ولم تكتف المصادر بالمشاكل السكانية بل أكدت أن هناك مشاكل في المساكن، على اعتبار أن هناك من شيد أبنية خارج الضوابط والقوانين.

وترى المصادر أن حل الخلافات بين الفرقاء في المناطق المتنازع عليها مستحيل في هذه الفترة، وشبهت الخلافات بين الفرقاء بـ "اختلاف اللونين الأسود والأبيض"، متابعة "أن أياً منهم يحاول طرح نهج مغاير عن الآخر لأي سبب كان لرغبة بمخالفته ليس إلا".

وتابع البيان ان خبراء الامم المتحدة ابدوا عدة مقترحات لدعم العملية الإحصائية في العراق وتطويرها في جميع الوزارات ومنها البرنامج المشترك لتحديث القطاع العام في العراق الذي يقوده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالتعاون مع باقي المنظمات الدولية العاملة في العراق، لغرض زيادة قدرة الحكومة العراقية في تطوير وتحديث القطاع العام من خلال استراتيجية عالية التصميم بجوانبها الفنية والتخطيطية، مشيراً إلى أن البرنامج تضمن العديد من التدخلات والنشاطات ذات العلاقة بعملية التحديث والإصلاح المؤسسي لغرض تمكين النظراء الوطنين في امتلاك المهارات والإمكانات التي تسمح في عملية التطوير المرجوة.

الى ذلك يسعى الجهاز المركزي للإحصاء في إطار التعاون المشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لدعم وزيادة القدرات الحكومية العراقية في تحديث وتطوير القطاع العام في مجال النشر والإطار القانوني والتصانيف الإحصائية.

ونقل البيان عن منسقة مشروع تطوير النظام الإحصائي سلامة محمود المهدي في "أن فريقا من الأمم المتحدة قام بزيارة الجهاز المركزي للإحصاء لغرض إعداد ستراتيجية نشر وحماية البيانات في العراق حيث تم تعيين واختيار صندوق الأمم المتحدة للسكان – مكتب العراق كمسؤول عن تحديث وتطوير تأسيس وبناء النظام الإحصائي في العراق من أجل دعم وتطوير القوانين الأساسية والبروتوكولات السياسية والمنهجيات وأسس قواعد ممارسة العمل الإحصائي وآليات نشر البيانات الكترونيا".

وأوضحت المهدي أن فريق الأمم المتحدة العامل في العراق يقوم بدعم وتأييد الحقبة الجديدة في عراق متمدن ومتطور ضمن مرتكزات تساهم في تحديث اللامركزية ومنها دعم الهيكلية والبنية التنظيمية للمؤسسات، وكذلك سرعة كفاءة الأنظمة واليات العمل ومنهجيات طرق الادارة وتفويض الصلاحيات والموارد البشرية والحوكمة المؤسسية.

يشار إلى أن التعداد كان من المقرر إقامته في الشهر العاشر من العام الماضي ولكن بسبب عدة عوامل سياسية منها وأخرى تنظيمية تم تأجيله حتى إشعار آخر، الأمر الذي سبب خسائر كبيرة لحكومة تصل إلى ٢٤٤ مليار دينار، وبالرغم من تطمينات وزير التخطيط علي شكري بإجرائه خلال هذا العام من خلال تبنيه مبادرة بين للجمع بين الفرقاء إلا أن ائتلاف الكتل الكردستانية وبحسب زعيمه في مجلس النواب فؤاد معصوم أكد مطلع الشهر الحالي في تصريح لـ"المدى" عدم وجود أي إجراءات فعلية على ارض الواقع تدلل على تنفيذه خلال هذه السنة، غير انه قال "حصلنا على وعود في أن ينفذ خلال شهر تشرين الأول المقبل".